Thankyou

أتقدم بخالص الشكر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
لدعوتي للمشاركة وتقديم ورقة عمل في هذه اللقاء الهام

الآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر
الباحث وليس بالضرورة عن وجهة نظر الجهة التي
يعمل بها

مسارات وتحديات إطلاق
الاتحاد الجمركي العربي

ورشة عمل

آليات التفاوض حول التعرفة الجمركية الموحدة وآثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاد اللبناني

دكتور بهجت ابو النصر
مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي

بيروت : 18، 19 أكتوبر 2017

يهدف العرض الإجابة على الأسئلة التالية:-

هل يوجد مشكلات عالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعوق اقامة الاتحاد الجمركي العربي؟ وماهي الإجراءات التي اتخذت لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وما هو المنجز من متطلبات اقامته؟، وما هي التحديات التي تواجه لجنة التعريفة الجمركية في سبيل وضع تعريفة موحدة؟، وماهي التحديات الأخرى التي تواجه اللجنة ؟ وإذا كان هناك تحديات فماهي الاجراءات التي اتخذت لمواجهة تلك التحديات؟

مكونات العرض

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومشاكلها المعلقة.
- متطلبات اقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- ما تم انجازه في سبيل اقامة الاتحاد الجمركي.
- اهم التحديات التي تواجه لجنة التعرفة الجمركية.
- اهم التحديات الاخرى التي تواجه اقامة الاتحاد الجمركي العربي
- الاجراءات المتخذة للحد من تلك التحديات * خاتمة وتوصيات

التكامل الاقتصادي العربي

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953
اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957
السوق العربية المشتركة 1964
اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، سنة 1981:

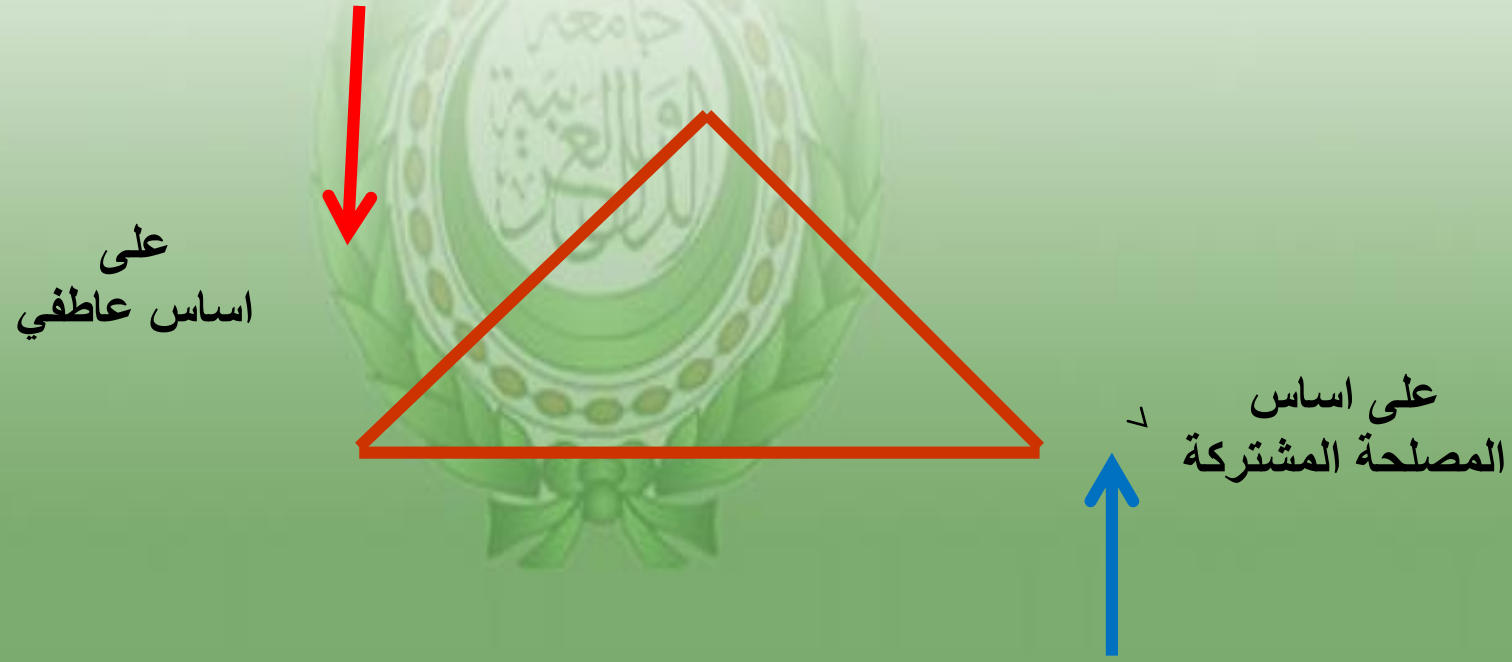

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الا ان تلك المرحلة شهدت العديد من الإنجازات على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك، كان من أهمها تعزيز آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك بإقامة المؤسسات المالية العربية، كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي . كما تم إنشاء العديد من المشروعات المشتركة، المنظمات العربية المتخصصة المشتركة، على غرار المنظمات التي انشأتها الامم المتحدة مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة العمل العربية .....الخ

العنصر الأول : منطقة التجارة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف هدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية ، خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات)[1] ، وذلك : باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة . وعضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وهذا بمثابة شرط لدخول أي دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

([1]) خفضت إلى سبع سنوات

الأهداف

تهدف المنطقة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها :-

* تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض .
* تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية .
* الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية .
* الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.
* تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي .
* وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية .

الموقف من التنفيذ

- أ- عدد الدول العربية المستكملة كلياً لإجراءات العضوية ثمانية عشر دولة عربية ، كلها مستكملة للإجراءات الرئيسية المطلوبة ، خاصة إجراءات العضوية والإجراءات الجمركية
- ب- هناك دولة لم تستكمل بعض إجراءات انضمامها للاتفاقية هي الصومال.
- ج- هناك دولتان لم تنضما بعد إلى الاتفاقية وهي : جيبوتي ، وجزر القمر .
- د- أبلغت موريتانيا الأمانة العامة بمصادقتهما على الاتفاقية لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق .

أين نحن على سلم التكامل الاقتصادي

تكامل سطحي	تكامل متوسط		تكامل عميق	
إلغاء القيود على التجارة بين الدول الأعضاء	تبني جدول موحد للتعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي	انتقال عوامل الإنتاج، تنسيق السياسات	تبني سعر صرف ثابت بين عملات الدول الأعضاء، أو استخدام عملة موحدة	سياسة اقتصادية موحدة (مالية ونقدية)

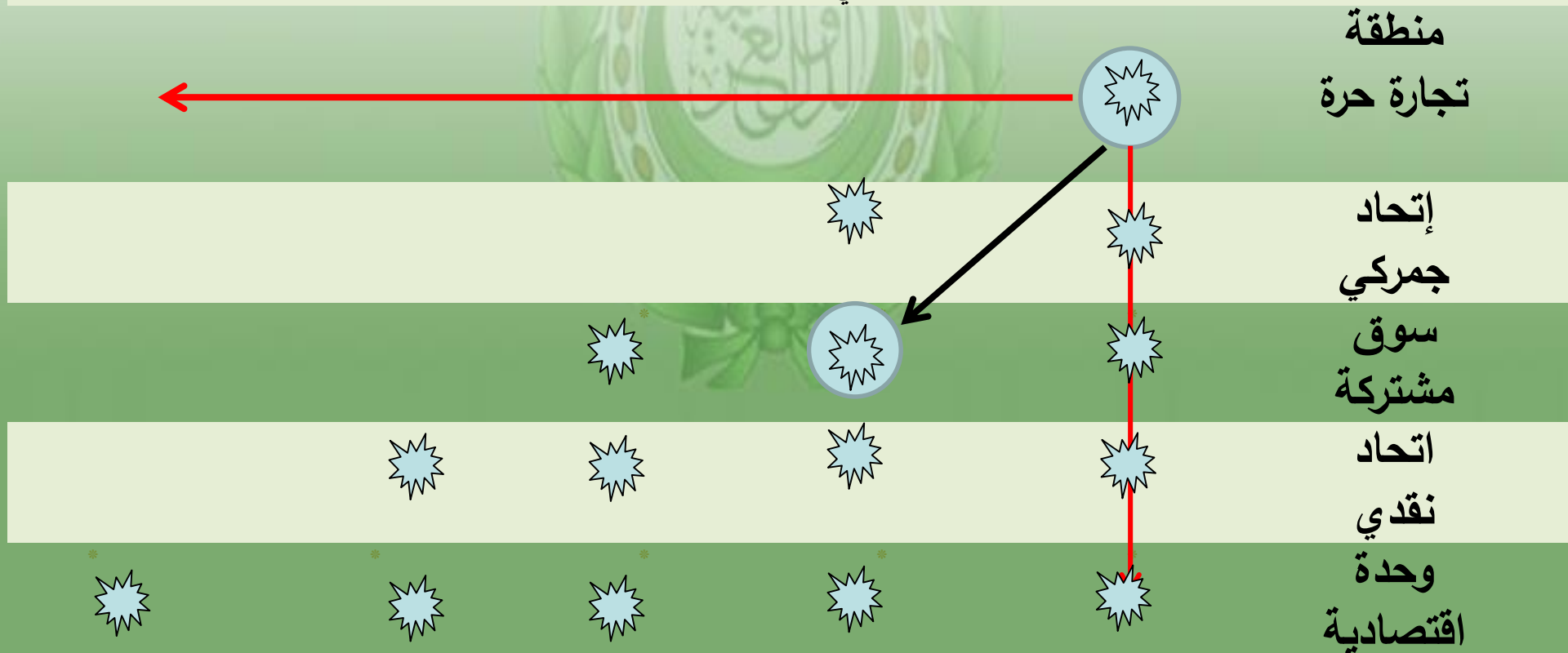

المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- 1- وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية
- 2- تفعيل آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:
- 3- القيود غير الجمركية
- 4- الغاء الاستثناءات

ماذا
عن الاتحاد الجمركي

الاتحاد الجمركي العربي

- **قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1417/9-د.ع68-12/9/2001) الخاص بتشكيل فريق عمل من المتخصصين في الجهات المعنية في الدول العربية لدراسة وبحث كل ما تتطلبه إقامة الاتحاد الجمركي العربي من خطوات ووضع الإطار العام للاتحاد.**
- **تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي وكان أول اجتماع لها في يناير 2002، والتي قامت باستحداث:-**
  - **لجنة القانون الجمركي العربي الموحد والتي بدأت عملها في ديسمبر 2007 واستغرق الانتهاء من القانون ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية نحو29 اجتماعا، لينتهي عملها في نوفمبر 2016**
  - **لجنة التعرفة الجمركية وكان اول اجتماع لها في ديسمبر 2007، وقد عقدت حتى الان 37 اجتماعا ، اخرها في يوليو 2017.**

موعد اقامة الاتحاد الجمركي العربي

صدرت عدة قرارات عن القمم العربية سواء العادية أو التنموية : الاقتصادية والاجتماعية تحدد 1/1/2015 موعدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، ومن بين تلك القرارات

- 1- ،القرار(ق.ق:7.ع(1)-ج4)الصادر في 20/1/2009 والذي نص على:

اولا: الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له عام 2015. واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة، تمهيدا للوصول إلى السوق المشتركة.

ثانيا: تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز كافة الاجراءات اللازمة لذلك ، وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل لاقامة الاتحاد الجمركي.

- كما ان الفقرة 7 من القرار رقم(ق.ق:606 د.ع(25)) الصادر في 26/3/2014 نصت على

" تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول أخر المستجدات والمراحل التي وصلت إليها في الاعداد للاتحاد الجمركي العربي بما في ذلك وضع خارطة طريق للمختصين من الدول العربية تتضمن المواضيع الواجب بحثها واستكمالها لغرض المساهمة في دخول الاتحاد الجمركي العربي حيز النفاذ في عام 2015، وفقا لقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومرئيات الدول في هذا الشأن، تمهيدا لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته القادمة

متطلبات اقامة الاتحاد الجمركي العربي

1- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي
2- نظام "قانون" جمركي موحد.
3- اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول الاتحاد في المجالات ذات الصلة.
4- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول الاتحاد.
5- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
6- انتقال السلع بين دول الاتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية،
7- مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة
7- الربط الآلي للمراكز الجمركية بدول الاتحاد بعد قيام الاتحاد الجمركي
8- تطبيق المواصفات والمقاييس،

وغير ذلك من المتطلبات الفرعية التي ترتبط بما سبق

المهام التي أنجزت

المهام التي تم الانتهاء منها في سبيل اقامة الاتحاد الجمركي العربي.

1- القانون الموحد للجمارك لدول الاتحاد، فمن المؤكد أنه يجب أن يكون للاتحاد الجمركي قانون موحد تطبقه الدول الأعضاء "القانون" الموحد للجمارك لدول الاتحاد وقد تم الانتهاء من القانون الجمركي العربي الموحد، ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية .

2- توحيد التصنيفات الوطنية :عقدت لجنة التعريفة الجمركية نحو 27 اجتماعا على مدار عدة سنوات ، انجزت خلالها توحيد التصنيفات الوطنية .

3- البيان الجمركي الموحد، فقد تم الانتهاء من اعداد البيان الجمركي الموحد (استيراد - تصدير - إعادة تصدير - تصدير مؤقت - ترانزيت - المناطق الحرة) ، الا أنه لم يطبق بالمنافذ حتى الان في جميع إدارات الجمارك بدول الاتحاد، وهو يعد مطلبا هاما لإقامة الاتحاد الجمركي وكذا لأهميته للأغراض الجمركية والإحصائية .

4- دليل الاجراءات الجمركي العربي الموحد ، حيث انتهت منه اللجنة المعنية وجاري مراجعته من قبل لجنة القانون الجمركي العربي الموحد

المهام التي لم تنجز
التعريفة الجمركية العربية الموحدة

- عقدت لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة 38 اجتماعاً، حيث تم الانتهاء من تصنيف وتبويب السلع في جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة وصولا إلى 13882 صنف و9443 خط تعريفي.
- بدايات عملية التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية العربية كان في الاجتماع 38 للجنه ، وفي الواقع ان مهمة اللجنة ليست باليسيرة ، وهذا يرجع لعدة أسباب سأركز على نقطتين فقط :-
  - اختلاف الأهمية النسبية للتعرفة الجمركية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة.
  - اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول العربية.

1-اختلاف الأهمية النسبية للتعرفة الجمركية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة.

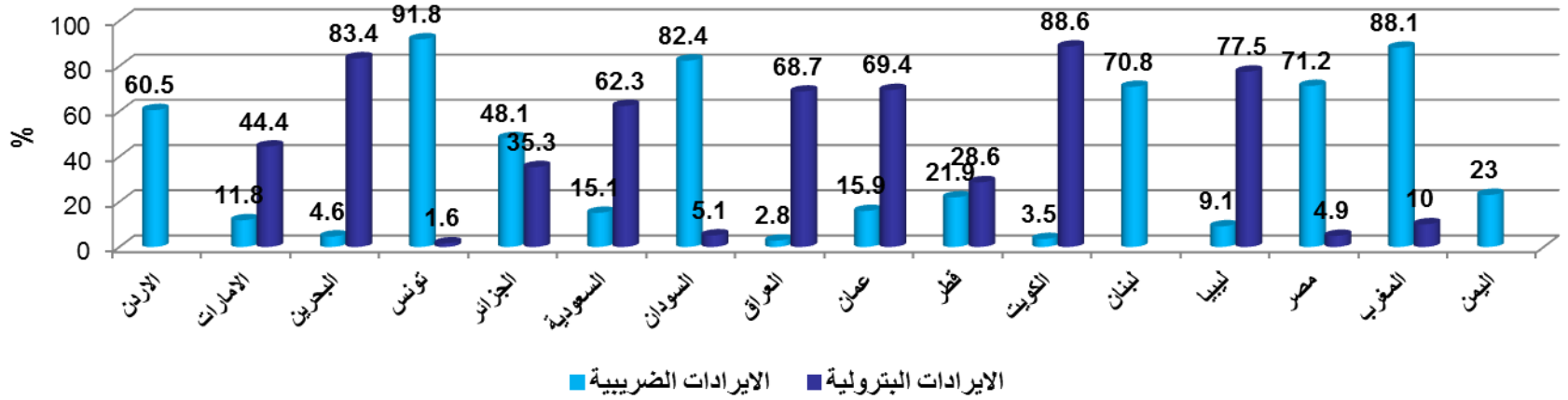

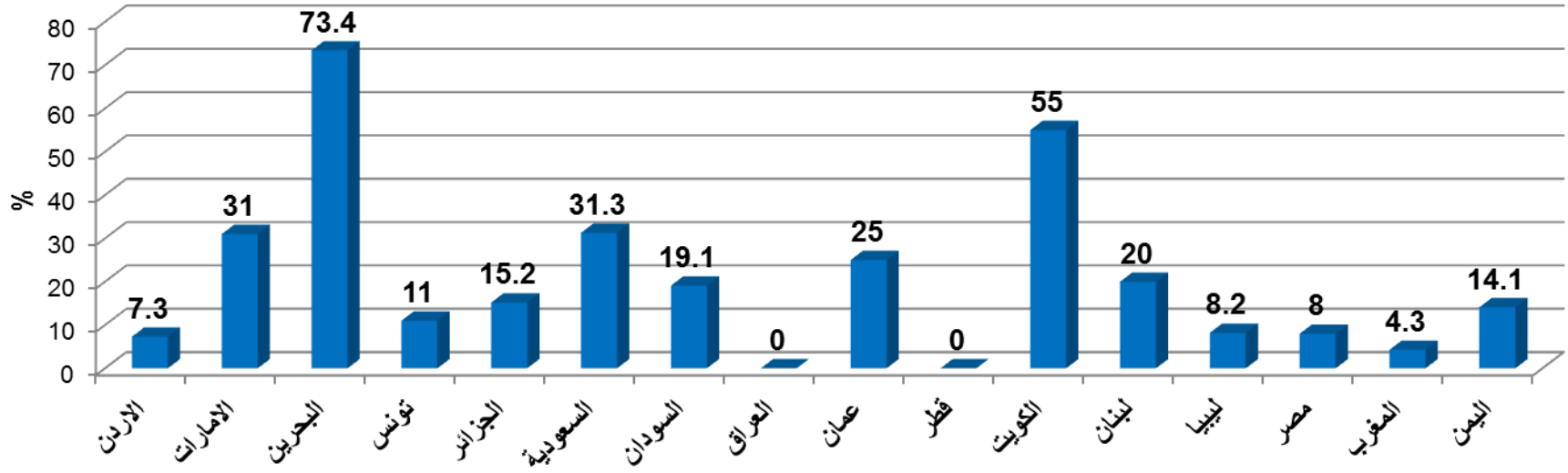

2- اختلاف الهياكل الاقتصادية والذي انعكس على الاهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلعي في الدول العربية.

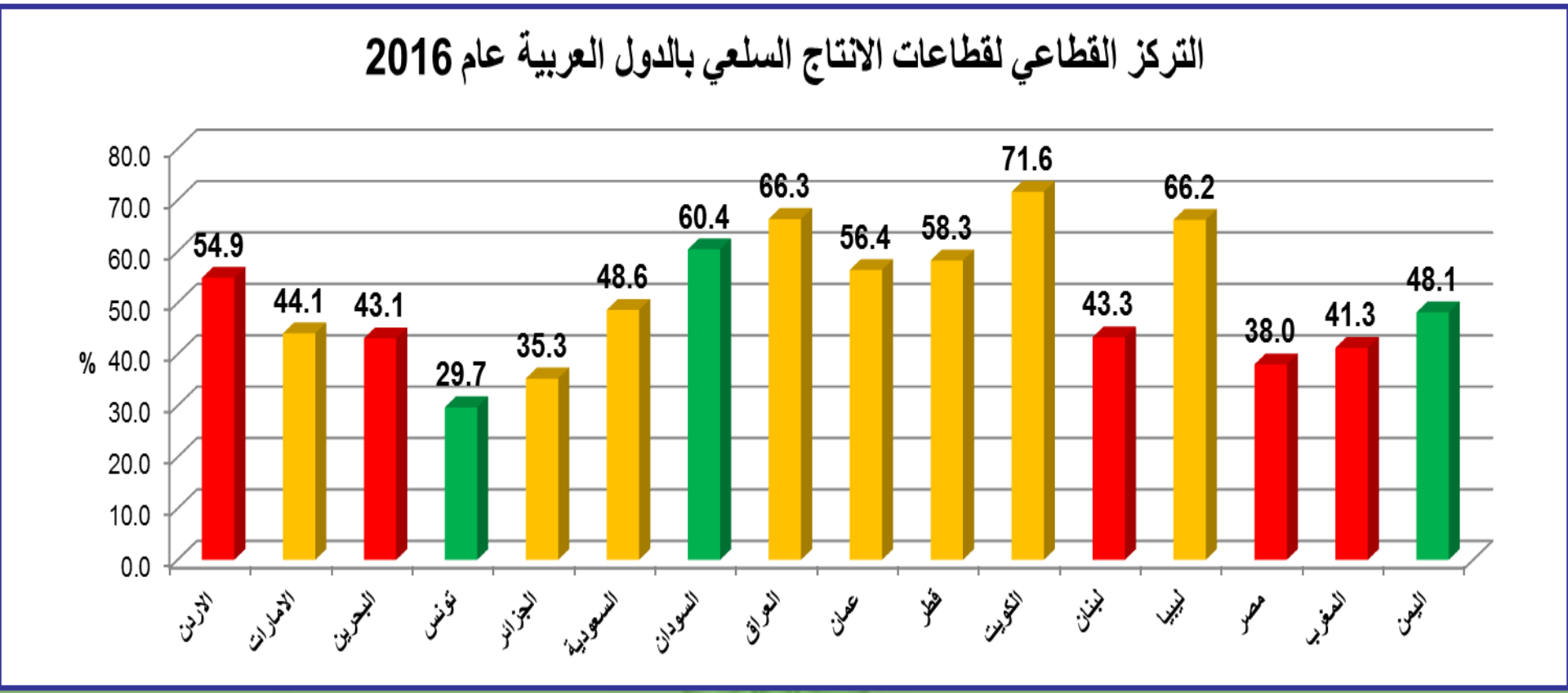

تختلف الاهمية السبية للقطاعات السلعية في الدول العربية، ففي الوقت الذي ساهم فيه الصناعات الاستخراجية بالنسبة الاكبر في كل دول من مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين، وليبيا والجزائر، يأتي قطاع الصناعات التحولية في المرتبة الأولى في كل من المغرب ، مصر ، لبنان ، البحرين و الاردن ، في حين يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في كل من اليمن ، السودان و تونس

عدد السلع المعفاة للدول العربية

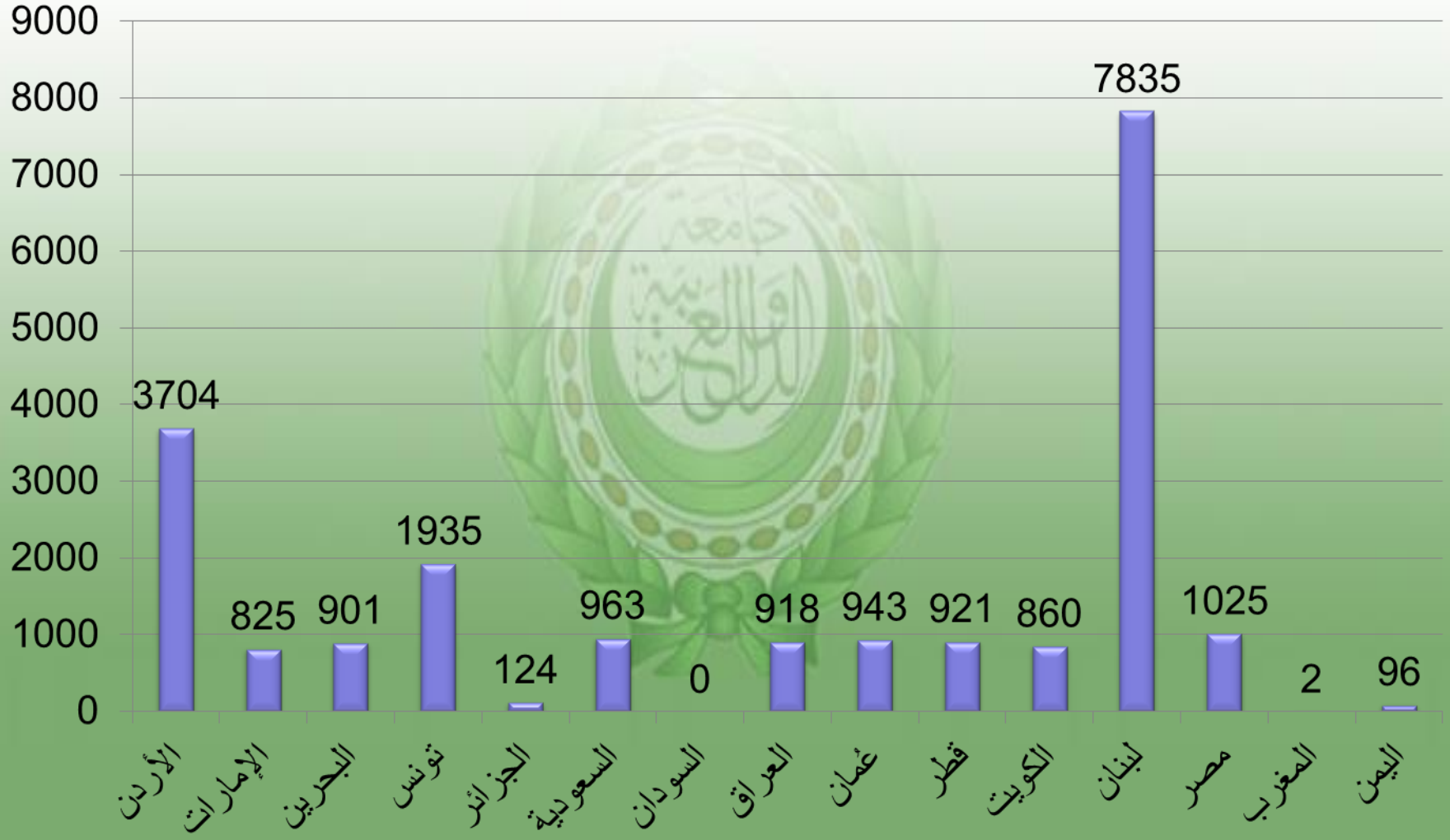

عدد السلع 5% للدول العربية

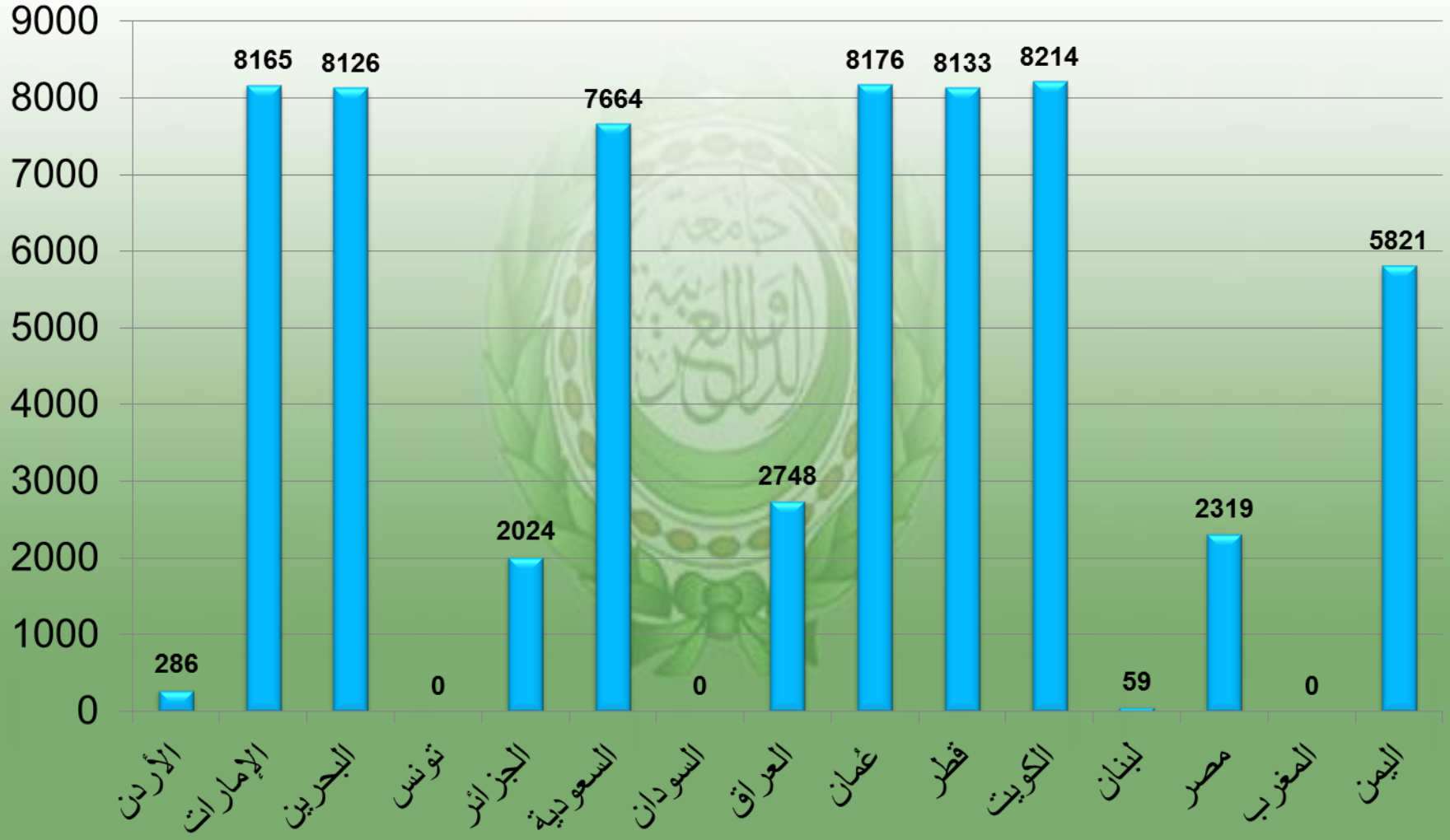

الرسوم الجمركية الطبقة والملتزم بها في منظمة التجارة العالمية لعدد من الدول العربية للقسم الأول

الدول	الرسوم المطبقة	الرسوم الملتزم بها في منظمة الجمارك العالمية
البحرين	%5	%35
تونس	%36 -15	%200-17
السعودية	%40-5	%40-5
عمان	%100-5	%200-5
فلسطين	%212-4	غير عضو
قطر	%5	%200-10
الكويت	%5	%100
لبنان	%70-5	غير عضو
المغرب	%200-25	%304-34

مشكلات أخرى تواجه لجنة التعريفة الجمركية

- آلية توزيع الحصيلة الجمركية.
- كيفية تعويض الدول المتضررة من الانضمام الى الاتحادات الجمركية.
- امكانية وجود قائمة استثناءات منفردة أو مجمعة.
- آلية حماية المنتجات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.
- آلية دعم الصناعات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.
- عدم وضع تصور للاطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي.

تعدد الالتزامات(الارتباطات الخارجية) للدول الاعضاء.

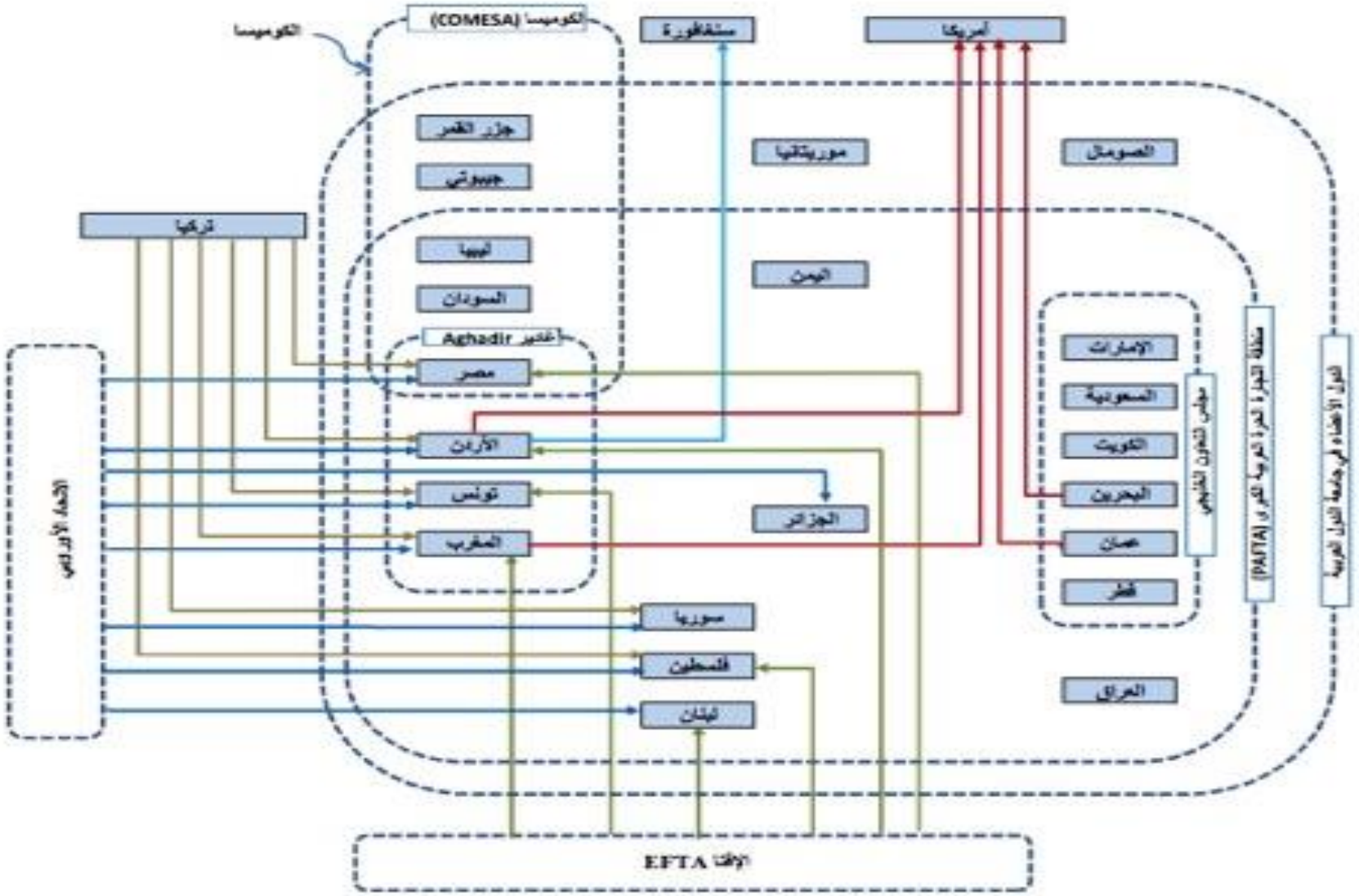

الاطار المؤسسي للاتحاد الجمركي

ان قيام الاتحاد الجمركي وتعدد المهام المطلوب تنفيذها، يتطلب الأمر اقامة مؤسسات اقليمية عامة، وهذه المؤسسات يجب ان تمنح سلطة فوقية حتى يمكنها القيام بعملها ، في ادارة وتنظيم الجوانب المختلفة للاتحاد، وكذلك كونا لكونها ستقوم في كثير من الاحيان بكثير من المهام بدلا عن المؤسسات الوطنية ، وحتى يمكن تنجح تلك المؤسسات في مهامها فيجب ان تتمتع بما يلي:-

- تمتع المؤسسات الاقليمية بالاستقلالية عن المؤسسات الوطنية.
- تتمتع بالسلطة اللازمة بموجب اتفاقية الاتحاد.
- بناء قدرة المؤسسات الاقليمية.
- تمويل واختيار مسئولي المؤسسات الاقليمية.

فماذا تفعل؟

في الواقع أن التحديات السابقة لا تعني التوقف، حيث هناك مخرج لذلك ويتمثل في:-

- تجاوز السقف الملزم للدول داخل منظمة التجارة العالمية.

- امكانية الدخول في مفاوضات مع دول منظمة التجارة حول رفع السقف بطريقة تدريجية او تطبيق تعريفة منخفضة بالتدريج.

- يمكن تطبيق الاتحاد الجمركي بحدوده الدنيا، نظراً لعدم استيفاء كامل المتطلبات وجميع الشروط اللازمة لإنشائه، وذلك فور التوقيع عليه من طرف الوزراء المعنيين.

ورش عمل ودراسات متعمقة لحل المشاكل التي تواجه اللجنة

- بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) تم تنظيم ورش عمل ، حول اليات التفاوض لوضع تعرفة جمركية موحد للدول العربية
- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، سيتم اعداد عدد من الدراسات المرجعية لتقدم مقترحات محددة لبعض المشاكل التي تواجه اقامة الاتحاد الجمركي العربي والتي سبق الاشارة اليها ، و تجدون أدناها الرابط الخاصة بالدراسات المطلوبة في الوقت الراهن وموجودة على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=41387
http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=41383
http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=41416

خلاصة

- الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- أن يتم التفاوض على شكل مجموعات واستخراج السلع التي من الصعب اتخاذ قرار بها ورفعها إلى القادة لاتخاذ قرار بشأنها.

- يجب أن يكون هناك اتفاقية وبروتوكول يتم التوقيع عليه من كافة الدول فيما يخص الاتحاد الجمركي العربي.

- يجب أن تكون هناك آلية لفض المنازعات داخل الاتحاد الجمركي العربي.

شكراً لحسن استماعكم